



التقرير الشهري حول

الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات

في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

كانون ثاني ٢٠٠٩

يأتي إصدار هذا التقرير في أعقاب إنتهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ذلك العدوان الذي بدأ بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٨ و إنتهى بانسحاب القوات الحربية الإسرائيلية بعد أكثر من ٢٠ يوماً، وقد خلف هذا العدوان أكثر من (١٣٠٠) شهيد وأكثر من (٥٠٠٠) جريح ومصاب، جراح الكثير منهم أدت لإعاقات دائمة، كما دمرت قوات الإحتلال العديد من المباني الحكومية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك تدمير مئات المنازل السكنية العائدة للمواطنين في القطاع.

وقد خرجت قوات الإحتلال الإسرائيلي عن الأعراف والقوانين الدولية الخاصة بحماية المدنيين أثناء الحرب، فقد استهدفت بالقصف المساجد والمشافي والسجون وغيرها من المنشآت المدنية، إلى جانب منازل المواطنين، الأمر الذي نجم عنه ارتفاع لعدد الضحايا في صفوف المدنيين.

لقد أفرطت القوات الإسرائيلية أثناء هجومها على قطاع غزة في استخدام القوة ضد المدنيين، فقد استخدمت الطائرات القتالية والزوارق الحربية والمدافع الثقيلة في استهدافها للمقار الأمنية والمدنية التابعة للسلطة الوطنية، والتي كانت في أغلب الأحيان في مواقع سكنية، مرتكبة بذلك العديد من جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، إضافة إلى استخدام أسلحة محرمة دولياً كالفسفور الأبيض.

إن الهيئة وإذ تدرك الصعوبات والعراقيل الجمة الناجمة عن هذا العدوان، والتي تحول دون قيام السلطة القائمة في غزة من أداء عملها على النحو المطلوب، وعدم تمكينها من تجاوز كل ذلك لفترة غير قصيرة، فإنها تؤكد على ضرورة أن يتواصل رصد الهيئة "ديوان المظالم" لانتهاكات حقوق الإنسان على أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، استناداً إلى أن حقوق الإنسان لا تتجزأ وغير قابلة للتأجيل، وأن حمايتها في مقدمة الواجبات الملزمة التي تقع على عاتق السلطة في كل الظروف.

يبين هذا التقرير أبرز الانتهاكات التي رصدتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" خلال شهر كانون ثاني من العام ٢٠٠٩، التي وقعت في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية

وقطاع غزة، وإن كان تركزها في القطاع بشكل أكبر، وإن كان في بعض الأحيان تم ذكر حوادث وقعت في الیومین الأخيرین من شهر ۲۰۰۸/۱۲، ونذكرها في هذا التقرير للتوثيق، لعدم مقدرة طاقم الهيئة على توثيقها بسبب العدوان الإسرائيلي على القطاع الذي بدأ في ۲۰۰۸/۱۲/۲۷.

وقد خلصت الهيئة من مجمل ما رصدته من انتهاكات خلال شهر كانون ثاني إلى النتائج التالية:

- ۱- تزايد حالات القتل نتيجة فوضى السلاح الممارس من قبل ملثمين مسلحين خصوصاً في قطاع غزة.
- ۲- تزايد حالات الإعتداء على السلامة الجسدية للمواطنين في قطاع غزة، وما نتج عنها من حالات وفاة نتيجة الضرب.
- ۳- استمرار وتزايد حالات احتجاز الأشخاص دون مراعاة أحكام القانون الأساسي وقانون الإجراءات الجزائية، فقد طالت تلك الحالات أشخاص في قطاع غزة والضفة الغربية.
- ۴- إصدار حكم بالإعدام على مواطن متهم بالتخابر مع جهة أجنبية في الضفة الغربية، من قبل القضاء العسكري الفلسطيني.
- ۵- استمرار تعذيب الموقوفين في الضفة الغربية وفقاً لإدعاءات وشكاوى الموقوفين المقدمة للهيئة.
- ۶- تزايد حالات الإعتداءات على المسيرات والتجمعات السلمية والحرية الإعلامية في الضفة الغربية.

فيما يلي تفاصيل تلك الانتهاكات:

أولاً: انتهاكات الحق بالحياة والسلامة الشخصية.

رصدت الهيئة (۳۱) حالة وفاة خلال شهر كانون ثاني في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، من بينها حالة وفاة واحدة في ظروف غامضة، و(۵) حالات وفاة على خلفية شجارات أو شجارات عائلية، و(۲۲) حالة وفاة نتيجة فوضى السلاح من قبل ملثمين، و(۳) حالات وفاة نتيجة الضرب المبرح.

۱. حالات الوفاة في ظروف غامضة:

رصدت الهيئة حالة وفاة واحدة وقعت في ظروف غامضة، فبتاريخ ۲۰۰۹/۱/۱۰، توفي الطفل جمال خيربي مسلم (۱۷ عاماً)، من تليفيت بمحافظة نابلس، جراء إصابته بأعيرة نارية أطلقت من قبل مجهولين داخل القرية، توفي بعد ساعات من نقله للمشفى، دوافع القتل لا تزال حتى الآن مجهولة.

٢. حالات الوفاة على خلفية الشجارات أو/ والخلافات العائلية، الثأر والقتل الخطأ:

توفي نتيجة تلك الشجارات والخلافات العائلية (٥) مواطنين، ووفقاً لرصد وتوثيق الهيئة فقد ظهرت على النحو التالي:

- أ. بتاريخ ٢٠٠٩/١/٤ توفي المواطن يوسف خليل حنون ٤٥ عاماً من بلاطة محافظة نابلس جراء إصابته بعيار ناري في الأذن من سلاح زميل له بطريق الخطأ.
- ب. بتاريخ ٢٠٠٩/١/٤ توفي المواطن كفاح سالم المصري ٣٥ عاماً من خانينوس، بعد إصابته بعيار ناري في الخصرة، فقد قام أحد الأفراد من عائلة صبح بإطلاق النار خلال مشاجرة بين أفراد من العائلتين خلال تواجده للزيارة، وتوفي المذكور على الفور.
- ج. بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٤ توفي المواطن موسى حسين إبراهيم أبو نار ٣٠ عاماً من سكان مخيم النصيرات، جراء إصابته بعيار ناري في الصدر، وذلك في شجار وقع بين عائلتي حجي وأبو عريبان.
- د. بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٢ توفيت الطفلة ندى أحمد الشيخ خليل ٧ أعوام من رفح، نتيجة إصابتها بعيار ناري في الصدر، أثناء عبث شقيقها الأصغر بسلاح موجود في منزل العائلة.
- هـ. بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٨ عثرت شرطة قلقيلية على جثة المواطن سعيد محمد محمود جابر ٤٣ عاماً من سكان مدينة الخليل، قرب قرية بيت أمين جنوب قلقيلية جراء إصابته بعدة أعيرة نارية، وتبين نتيجة التحقيق أن الجريمة وقعت على خلفية شجار بين الجاني والمجني عليه.

٣. الوفاة نتيجة فوضى استخدام السلاح:

توفي وفقاً لتوثيق الهيئة (٢٢) مواطناً في قطاع غزة نتيجة سوء استخدام السلاح من قبل أفراد مقنعين، وكانت غالبية حالات الوفاة، لأشخاص موقوفين أو محكومين ويقضون فترة محكوميتهم في السجون التي استهدفتها قوات الاحتلال بالقصف خلال العدوان على القطاع^١.

٤. الوفاة نتيجة الضرب المبرح:

تميز الشهر الأول من عام ٢٠٠٩ بوقوع عدد من حالات الضرب المبرح والتعذيب والتي نتج عنها وفيات، وخصوصاً في قطاع غزة، مورست من قبل أشخاص يشتبه في كونهم أفراد من الأمن الداخلي، وحالات أخرى من قبل مجهولين، ووفقاً لرصد الهيئة وقعت (٣) حالات وفاة كانت على النحو التالي:

١. بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٥ عثر على جثة المواطن زاهر أحمد الزعانين، ٤ عاماً من بيت حانون، في مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا، وعليها آثار تعذيب، وحسب معلومات

^١ مرفق جدول بين تلك الحالات وظروف الوفاة في كل حالة، وفقاً لتوثيق الهيئة في قطاع غزة.

الهيئة، بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٤ حضرت إلى منزل المذكور مجموعة من المسلحين المقنعين، واقتادوه إلى جهة غير معلومة، وتم العثور على الجثة في وقت لاحق.

٢. بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٢ عُثر على جثة المواطن هاني إبراهيم أبو ريده ٢٥ عاماً من خراة شرق خانينوس، في مستشفى ناصر في خانينوس، وحسب معلومات الهيئة، فقد تم اعتقال المذكور بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٨ من قبل أفراد ادعوا أنهم من جهاز الأمن الداخلي، وتم نقله إلى جهة غير معلومة إلى حين العثور على الجثة في المستشفى من قبل العائلة، وعليها آثار تعذيب واضحة.

٣. بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٨ توفي المواطن يونس محمد أبو عمرة ٣٦ عاماً من غزة، بعد تعرضه للتعذيب الشديد من قبل مجهولين، وحسب معلومات الهيئة، فإن المذكور كان قد تم اقتياده من منزله بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٤، من قبل مجموعة من المسلحين بينهم عدد من المقنعين، ونقلوه إلى جهة غير معلومة، وبعد مرور حوالي ربع الساعة، تم إبلاغ العائلة من قبل أحد المواطنين بوجود المذكور بالقرب من مقر مجلس الوزراء في حي تل الهوى بغزة، وعثرت العائلة عليه في حالة خطيرة للغاية وآثار تعذيب واضحة، ونُقل إلى مستشفى القدس بغزة ثم إلى مستشفى الشفاء بالمدينة ومكث فيه إلى أن توفي.

٥. الحكم بالإعدام :

صدر خلال شهر كانون ثاني حكم بإعدام أحد المواطنين في الضفة الغربية، فبتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٥ قررت المحكمة العسكرية والمنعقدة في مدينة الخليل الحكم بالإعدام رمياً بالرصاص حتى الموت على المواطن (م. أ. ج) والبالغ من العمر ٢٨ عاماً بعد أن تمت إدانته بتهمة التخابر مع جهة أجنبية خلافاً للمادة (١٣١) من قانون العقوبات العسكري لسنة ١٩٧٩، مع العلم أن هذا القرار يحتاج لمصادقة رئيس السلطة الوطنية عليه ليُصار إلى تنفيذه.

٦. الإصابة نتيجة سوء استخدام السلاح:

وقعت عدة حوادث نتيجة سوء استخدام السلاح، أدت إلى إصابة عدد من المواطنين، وتركزت تلك الحالات في قطاع غزة، وهذه الحوادث وفقاً لرصد وتوثيق الهيئة كانت على النحو التالي:

١. بتاريخ ٢٠٠٩/١/١ أصيب المواطن ممدوح علي الغزاوي، ٣٧ عاماً، من غزة، بعبارات نارية في القدمين، بعد إطلاق النار عليه من قبل أشخاص مسلحين ملثمين، وتم نقله إلى المستشفى بالمدينة، ونظراً لخطورة حالته تم تحويله للعلاج بالخارج. يذكر أن المواطن من جهاز القوة السابقاً ومن عناصر حركة فتح.

٢. بتاريخ ٢٠٠٩/١/٩ أصيب المواطن عرفات سعيد البربري، ٢٤ عاماً، من غزة، بعبارات نارية في القدمين بعد إطلاق النار عليه من قبل أشخاص مسلحين ملثمين بالقرب من منزله

في حي الشيخ رضوان بغزة، وتم نقله إلى مستشفى الشفاء بالمدينة حيث أجريت له عملية جراحية. يذكر أن المواطن من عناصر حركة فتح.

٣. بتاريخ ١٠/١/٢٠٠٩ أصيب المواطن حسين جبر أبو هميسة، ٤٣ عاماً، من البريج، بعبارات نارية في القدمين بعد إطلاق النار عليه من قبل مجموعة من المقنعين أثناء تواجده أمام منزله، وتم نقله إلى المستشفى الأوروبي بخانيونس وتم تحويله للعلاج بالخارج نظراً لخطورة حالته.

٤. بتاريخ ١٣/١/٢٠٠٩ أصيب المواطن رائد مفلح المغاري، ٣٠ عاماً، من رفح، بعبارة نارية في ساق القدم اليسرى أثناء تواجده بالقرب من دوار العودة بالمدينة وذلك بعد إطلاق النار عليه من قبل مجموعة من الأشخاص المقنعين.

٥. بتاريخ ١٩/١/٢٠٠٩ أصيب المواطن عماد مصطفى الغزاوي، ٢٢ عاماً، من غزة، بعبارات نارية في القدمين بعد إطلاق النار عليه من قبل أشخاص مسلحين ملثمين، وتم نقله إلى مستشفى الشفاء بالمدينة حيث أجريت له عملية جراحية. يذكر أن المواطن من عناصر حركة فتح.

٧. التعذيب أثناء التوقيف - المعاملة القاسية والمهينة:

تتظر الهيئة بخطورة بالغة إلى استمرار قيام الأجهزة الأمنية بانتهاك حق الموقوفين والمحتجزين، بسلامتهم البدنية، وتعتبر الهيئة كل أشكال سوء المعاملة والتعذيب التي تمارسها هذه الأجهزة في قطاع غزة والضفة الغربية، أعمالاً محظورة يجب تحريمها ومعاقبة مرتكبيها باعتبارها أعمالاً مجرمة. فقد استمرت الهيئة خلال شهر كانون ثاني والأشهر التي سبقته في تلقي شكاوى يدعي مقدموها تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة من قبل الأجهزة الأمنية، سواء العاملة في الضفة الغربية أو التابعة للسلطة القائمة في قطاع غزة.

ففي الضفة الغربية تلقت الهيئة خلال ذات الشهر (٢٥) شكاوى من مواطنين يدعون تعرضهم للتعذيب، موزعة على الأجهزة الأمنية المختلفة، جهاز الشرطة بأقسامه المختلفة، جهاز الأمن الوقائي، وجهاز الاستخبارات العسكرية والمخابرات العامة.

٨. الحق بالأمان الشخصي:

رصدت الهيئة ووثقت العديد من الانتهاكات لحالات تم فيها الاعتداء الجسدي بالضرب المبرح على مواطنين، من قبل عناصر مسلحة تابعة لحركة حماس أو من قبل مجهولين. ووفق توثيق الهيئة، تبين أن أغلب الحالات هي موجهة ضد عاملين في الأجهزة الأمنية سابقاً، التابعة للسلطة الوطنية، ومن أعضاء ومناصري حركة فتح في محافظات غزة.

وأبرز تلك الحالات كانت على النحو التالي:

١. بتاريخ ٢٠٠٩/١/١ تم الاعتداء بالضرب المبرح على المواطن صابر عليان عرفات ٤٠ عاماً من عيسان شرق خانينونس، من قبل عشرات من المسلحين، بعد أن حضروا إلى منزله واعتدوا عليه بالضرب بالعصي والركل بالأقدام ونتج عن ذلك إصابته بكسر في اليد اليسرى وجرح بالرأس، ورضوض في جميع أنحاء الجسم، وتم تهديده بالقتل في حال خروجه للشارع، يذكر أن المواطن عضو مجلس بلدية عيسان، وناشط في حركة فتح.
٢. بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢ تم الاعتداء بالضرب المبرح على المواطن وسيم حمدي عبيد ٣١ عاماً من غزة، من قبل مجموعة من المسلحين التابعين لحركة حماس. وحسب معلومات الهيئة أن المجموعة حضرت إلى منزله في مخيم الشاطئ، وقامت بالاعتداء عليه وعلى عدد من أصدقائه تواجدوا معه، وتم نقلهم إلى مستشفى الشفاء بالمدينة لتلقي العلاج، يذكر أن المواطن من عناصر فتح.
٣. بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٥ تم الاعتداء على المواطن سعد الله زياد عنابة ٢٧ عاماً من خانينونس، بالضرب المبرح من قبل عشرات من المسلحين المقنعين، بعد أن أطلقوا عيارات نارية باتجاه منزله، والاعتداء على شقيقه بالضرب، وحسب معلومات الهيئة فإن المواطن من معاقبي الانتفاضة "مبتور القدمين" ومن عناصر حركة فتح.
٤. بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٥ تم الاعتداء بالضرب المبرح على المواطن مازن عبد الله شاهين ٣٢ عاماً من خانينونس، من قبل مجموعة من عناصر الأمن الداخلي، وحسب معلومات الهيئة، فقد تم اقتياد المذكور من المنزل، وتبين للعائلة أنه تم نقله إلى مستشفى ناصر بالمدينة، بعد إصابته بنزيف في البطن وإصابة الكلى، وبسبب خطورة حالته تم نقله للعلاج في الخارج، يذكر أن المواطن عضو قيادة إقليم غرب خانينونس لحركة فتح.
٥. بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٨ تم الاعتداء بالضرب المبرح على المواطن سمير وليد كشكو ٤٣ عاماً من غزة، من قبل أشخاص مسلحين مقنعين، بعد أن حضروا لمنزله، وتم اقتياده خارجاً والاعتداء عليه بالضرب، وتهديده بإطلاق النار، يذكر أن المواطن من جهاز الأمن الوطني سابقاً ومن عناصر حركة فتح.

ثانياً: انتهاكات حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي.

لا زال الاعتداء على حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي في أراضي السلطة الوطنية مستمراً، سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، فقد تعددت صور وأشكال هذه الانتهاكات والتعديت، وكذلك منع تنظيم الاعتصامات والتجمعات السلمية ومنع الصحفيين من تغطيتها، واعتقال عدد من الصحفيين، وفي هذا الصدد سجلت الهيئة خلال شهر كانون ثاني من العام ٢٠٠٩، عدداً من الاعتداءات على

الحريات الصحفية والتجمعات السلمية، وخصوصاً الاعتداء على مسيرات التضامن مع قطاع غزة، إثر العدوان العسكري عليه، والاعتداء على المسيرات المطالبة بإنهاء الاعتقال السياسي كان من أبرزها:

١. بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢ دعت حركة حماس إلى مسيرة تضامن مع قطاع غزة إثر العدوان الإسرائيلي عليه، حيث كان من المقرر أن تنطلق المسيرة بعد صلاة الجمعة من مسجد الحسين بن علي، وفور خروج المصلين من المسجد بعد الصلاة والاستعداد للتجمع، حضرت قوة عسكرية من الشرطة ومنعت المسيرة من التحرك باتجاه الشارع الرئيسي، وفي تلك الأثناء قام المشاركون بقذف الشرطة ورجال الأمن بالحجارة، مما أدى إلى إصابة أكثر من عشرة أشخاص من أفراد الشرطة ورجال الأمن، كما أصيب عدد من المشاركين جراء تعرضهم للضرب بالعصي من قبل أفراد الأمن الذين شرعوا بتفريق المسيرة، وتم إطلاق عدد من الأعيرة النارية في الهواء دون تسجيل أي إصابة بالأسلحة النارية، كما منع الصحفيون من تغطية الأحداث.

٢. بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢ نظمت القوى الوطنية والإسلامية في مدينة رام الله، تظاهرة سلمية تضامناً مع أهالي قطاع غزة، احتجاجاً على المجازر الوحشية التي تنفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين، وبشكل خاص ضد الأطفال والنساء في القطاع، وخلال المسيرة التي نظمت بعد صلاة الجمعة، قام عدد من المشاركين والمشاركات برفع الأعلام الخاصة بحركة حماس، وبعضهم هتف بالتوجه للتصادم مع قوات الاحتلال، وما كان من أفراد الأجهزة الأمنية إلا الاعتداء بالضرب باستخدام العصي والهرات لتفريق المتظاهرين، مما أدى إلى إصابة عدد من المشاركين/ات، إضافة إلى اعتقال ما يقارب من (٢٠) من المشاركين، وقد تمكنت الهيئة من رصد وتوثيق عدد من هذه الحالات، وتلقت شكاوى على إثرها، من بين المشاركين الذين تم اعتقالهم معاذ صادق نعيرات، حمزة كفاية، هاشم الكولي، عدي البرغوثي وأشرف أبو عرام، حيث تم الاعتداء على عدد منهم وتم الإفراج عن بعضهم في نفس اليوم.

كما وتم الاعتداء على الصحفيين المتواجدين بصفتهم الرسمية لتغطية الأحداث من قبل أفراد الأجهزة الأمنية، ومنعتهم من تغطية الحدث، حيث وثقت الهيئة الاعتداء على الصحفي مجدي محمد سليمان أبو شتية وإصابته بكسر في أنفه.

٣. بتاريخ ٢٠٠٩/١/٥ نظمت الأطر الطلابية في جامعة بيرزيت تظاهرة سلمية توجهت من حرم الجامعة نحو مفترق عطار، ولدى وصول ما لا يقل عن (٤٠٠) طالباً وطالبة إلى وسط مدينة بيرزيت، فاجأتهم قوى الأمن الفلسطينية بوضع حاجز من الحجارة وصف من أفراد قوى الأمن الوطني يقفون خلفه، إضافة إلى ما يزيد عن (٢٠٠) عنصر من أفراد جهاز الأمن الوقائي والاستخبارات العسكرية والمخابرات العامة والشرطة، وقد انهال أفراد الأجهزة الأمنية على الطلبة بالضرب بالهرات والعصي ما أدى إلى إصابة ما لا يقل عن (٥٠) طالباً وطالبة بكدمات

وخدوش ورضوض على كافة أنحاء الجسم، ما بين متوسطة وشديدة، وتوجه (١٣) من المصابين إلى عيادة الجامعة ونقل (٩) منهم إلى مستشفى الشيخ زايد، وقد رصدت ووثقت الهيئة عدد من الحالات التي وصلت إلى مستشفى رام الله وهم: صالح ناصر بعيرات، محمد رشدي بليه، يافا محمد جودة، عماد كارلوس توما، أمين محمد جعيدي، نضال موفق طقر، نبال خالد فرسخ، وفاء خلف حسين نصار وطارق حسن محمد علي.

٤. بتاريخ ٢٠٠٩/١/٩ نظمت الفصائل والتنظيمات الفلسطينية تظاهرة سلمية تضامناً مع أهالي قطاع غزة في مدينة رام الله عقب صلاة الجمعة، وخلال المسيرة تصدى أفراد الأجهزة الأمنية من الأمن الوقائي والوطني والمخابرات والاستخبارات والشرطة للمواطنين، وبشكل خاص قاموا باعتقال عدد من المشاركين في المسيرة وبالاعتداء على عدد من اللذين الذين رفعوا الأعلام الخاصة بحركة حماس، ومن هتف بهتافات مؤيدة لها، وقد بدأ أفراد من الأجهزة الأمنية المتواجدين بكثافة في الموقع، بالضرب باستخدام العصي والهراوات لتفريق المتظاهرين وإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع، والتي أصابت العديد من المشاركين والمشاركات برضوض إضافة إلى الاختناق، كما وقام عدد من أفراد الأجهزة الأمنية برش مواد مسيلة للدموع من عبوات خاصة على النساء بشكل خاص، إضافة إلى اعتقال ما يقارب (٦) من المشاركين، وتم جرهم أمام المحتشدين بطرق غير لائقة، كما ولوحظ التصدي لأي صحفي يتواجد بين المتظاهرين، وليس في الموقع المحدد لذلك وهو حيز الدوار فقط، أو أي مواطن يحاول استخدام كاميرا أو جهاز هاتفه لتصوير الحدث، حيث عملوا على منعهم من القيام بذلك، إما بمصادرة تلك الأجهزة أو إلغاء التسجيلات والصور منها أو الاعتداء على حاملها، وقد تمكنت الهيئة من رصد وتوثيق بعض من هذه الحالات، وتلقت شكاوى على إثرها، من بين المشاركين الذين تم اعتقالهم أمير محمد الفقيه.

٥. بتاريخ ٢٠٠٩/١/٨ تعرض الصحفي نجيب فراج والذي يعمل مراسلاً لصحيفة القدس في بيت لحم للتهديد بالإيذاء من قبل احد أفراد الأجهزة الأمنية، حيث قام الأخير بنشر الصور الفوتوغرافية التي حصل عليها أثناء تغطيته للتظاهرة التي انطلقت في مدينة بيت لحم تضامناً مع قطاع غزة.

٦. بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٨ قام جهاز الأمن الوقائي بالخليل بتوقيف الصحفي خالد محمد العميرة بعد ان تم استدعاؤه هاتفياً من قبل الجهاز المذكور، وذلك على خلفية مقابلة صحفية كان قد أجراها مع فضائية القدس أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، انتقد فيها السلطة الفلسطينية، وتم الإفراج عن الصحفي العميرة بعد أن تم احتجازه لثلاثة أيام حيث افرج عنه بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢١.

٧. بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٤ قام جهاز الأمن الوقائي في مدينة نابلس بإعتقال الصحفي سامر خويرة، مراسل فضائية القدس في نابلس، وما زال هذا الصحفي حتى لحظة إعداد هذا التقرير موقوفاً في مقر جهاز الأمن الوقائي في مدينة نابلس ما يعرف بأسم جنيد.

٨. بتاريخ ٢٥/١/٢٠٠٩ نظم أهالي وعائلات الموقوفين السياسيين في محافظة الخليل اعتصاماً جماهيرياً أمام الحاجز العسكري الواقع شمال مبنى مقاطعة الخليل، وذلك في حوالي الساعة الحادية عشرة والربع ظهراً، رفع المعتصمون لافتات تطالب بإطلاق سراح أقاربهم المحتجزين لدى الأجهزة الأمنية، وفي تلك الأثناء حضرت قوة عسكرية مكونة من مختلف الأجهزة الأمنية، وقامت بسحب اللافتات من المعتصمين بالقوة، وعند رفضهم تسليم اللافتات، تم استدعاء قوة عسكرية نسائية، وتم تفريق الاعتصام بمهاجمة المعتصمات بالعصي ورشهن بالغاز، مما أدى إلى وقوع عدد من الإصابات تم نقلها إلى مشافي الخليل نتيجة الاختناق والضرب، كما وتم توقيف (المواطنة لمى خاطر)، وتم منع الصحفيين من تغطية الأحداث التي رافقت تفريق الاعتصام.

٩. بتاريخ ٢٦/١/٢٠٠٩ قام جهاز الأمن الوقائي في مدينة رام الله بإعتقال الصحفي عصام سعيد الأسمر، والذي يعمل لدى وكالة الأسيوشيتد برس، وما زال الصحفي المذكور حتى لحظة إعداد هذا التقرير موقوفاً لدى جهاز الأمن الوقائي.

١٠. بتاريخ ٢٦/١/٢٠٠٩ قام جهاز الإستخبارات العسكرية في مدينة نابلس بإعتقال الصحفي أحمد عطا محمد بيكاوي، والذي يعمل مراسلاً لفضائية القدس، وقد تمت عملية الإعتقال أثناء مراجعته لجهاز الإستخبارات العسكرية بعد أن قاموا بالإتصال به وطلبوا منه ضرورة مراجعتهم، وحتى لحظة إعداد هذا التقرير لم يتم الإفراج عن هذا الصحفي.

ثالثاً: انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة، ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي - الاعتقال على خلفية سياسية.

ما زالت الهيئة تنتظر بظورة بالغة لاستمرار حالات الاعتقال التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية، وذلك دون إتباع الإجراءات القانونية في عملية التوقيف، ما شكل نوعاً من حجز الحرية الشخصية دون مسوغ قانوني، فقد تم إسقاط أحد أبرز حقوق المواطنين المحتجزين في ضرورة عرضهم على قاضيهم الطبيعي (القضاء العادي)، ما شكل مخالفة جسيمة للقانون الأساسي الفلسطيني، وقانون الإجراءات الجزائية، نظراً لاستمرار الأجهزة الأمنية بالتوقيف على ذمة القضاء العسكري. وفي هذا الصدد، تلقت الهيئة (١٨٨) شكوى منها (٨٨) ضد الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، يدعي المواطنون في (٤٤) منها عدم صحة إجراءات التوقيف.

تفيد المعلومات المتوفرة لدى الهيئة أن هناك ما لا يقل عن (٧٠) شخصاً محتجزين في أماكن لم يتم الإفصاح عنها من قبل الحكومة المقالة في قطاع غزة، علماً أن هؤلاء الأشخاص كانوا موقوفين ومحتجزين في أماكن احتجاز تم قصفها أثناء العدوان على قطاع غزة.

رابعاً: التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية.

لا زالت الأجهزة الأمنية في الضفة تمتنع عن تنفيذ العديد من قرارات محكمة العدل العليا الفلسطينية، وبالتحديد جهازي المخابرات العامة والأمن الوقائي، وخصوصاً تلك القرارات المتعلقة بالموقوفين على خلفية سياسية، والتي تمت إجراءات توقيفهم من قبل رئيس هيئة القضاء العسكري، يذكر أن استمرار احتجاز الموقوفين وعدم تنفيذ قرارات محكمة العدل العليا يعد غصباً للسلطة ويعتبر جزءاً للحرية الشخصية التي كفلتها المادتين (١١ و ١٢) من القانون الأساسي، ووجوب الإفراج عنهم فوراً ما لم يكونوا موقوفين على ذمة قضايا أخرى.

وأبرز حالات عدم تنفيذ قرارات المحاكم ما يلي:

١. بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٥ صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بالإفراج عن المواطن **محمود حسين محمد شناران**، والموقوف لدى جهاز الأمن الوقائي في مركز توقيف الخليل منذ تاريخ ٢٠٠٨/١١/٤ على ذمة رئيس هيئة القضاء العسكري، وما زال موقوفاً.
٢. بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٤ صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بالإفراج عن المواطن **محمد عمران عبد الحميد أبو عمر**، والموقوف لدى جهاز المخابرات العامة في الخليل منذ تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٩ على ذمة رئيس هيئة القضاء العسكري.
٣. بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٥ صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بالإفراج عن المواطن **محمود حسن عليا الهريني**، والموقوف لدى جهاز الأمن الوقائي في الخليل منذ تاريخ ٢٠٠٨/١١/٤، على ذمة رئيس هيئة القضاء العسكري، حيث لم يتم تنفيذ قرار المحكمة ولا زال المواطن المذكور موقوفاً لدى الوقائي حتى اللحظة، تحت ذريعة انه لم يتم إبلاغ الجهاز رسمياً بقرار الإفراج.
٤. بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢ صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بالإفراج عن المواطن **امجد (محمد أمين) عثمان الحموري**، والموقوف لدى جهاز المخابرات العامة في مركز توقيف الخليل منذ تاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٣.
٥. بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢ صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بالإفراج عن المواطن **كمال عامر عبد الله أبو طعيمة**، والموقوف لدى جهاز الأمن الوقائي بالخليل منذ تاريخ ٢٠٠٨/٩/١٥ على ذمة رئيس هيئة القضاء العسكري، حيث أن الجهاز المذكور لم يُنفذ القرار المذكور حتى الآن، وذلك بذريعة انه لم يتم إبلاغهم بالقرار رسمياً.
٦. بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٤ صدر قرار من محكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بالإفراج عن المواطن **جلال داود يونس**، والموقوف لدى جهاز الأمن الوقائي في مركز توقيف بيتونيا، إضافة إلى صدور قرار بإخلاء سبيله بكفالة من محكمة بداية رام الله بجلسة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٨/١١/١٨، وعلى الرغم من ذلك لم ينفذ قرار المحكمة ولم يتم الإفراج عنه.

٧. فريد عبد الحليم حماد، والمعتقل لدى جهاز الأمن الوقائي، صدر قرار من محكمة العدل العليا بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٨ بالإفراج عنه، ولكنه حتى تاريخ إعداد هذا التقرير لم يتم الإفراج عنه.
٨. عبد الباسط محمد معطان، والمعتقل لدى جهاز الأمن الوقائي، صدر قرار من محكمة العدل العليا بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٢٨ بالإفراج عنه، غير أنه وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير لم ينفذ القرار ولم يتم الإفراج عنه.

خامساً: الفصل من الوظيفة العمومية (المعلمين والمعلمات المفصولين الذين تم تعيينهم في عهد حكومة حماس في العام ٢٠٠٦).

لا زالت وزارة التربية والتعليم العالي تصدر قرارات بالفصل أو بتوقيف إجراءات التعيين بحق عدد من العاملين في جهاز التعليم للشهر الثالث على التوالي، فقد تلقت الهيئة في الشهرين المنصرمين ما يزيد على (١٨٠) شكوى، واستمرت خلال شهر ٢٠٠٩/١ في تلقي الشكاوى بهذا الصدد، يدعي المشتكون أنه تم فصلهم بقرار من وزيرة التربية والتعليم العالي، بدعوى عدم موافقة أو عدم توصية من جهات غير مخولة قانوناً بتلك المهمة، وتعتبر الهيئة أن ذلك الإجراء مخالف لقانون الخدمة المدنية والقانون الأساسي الفلسطيني، وانتهاك لحق المواطن في تولى الوظائف العامة في الدولة.

الجدول التالي يبين حالات الوفاة لـ (٢٢) شخصاً غالبيتهم فروا من سجن غزة المركزي وسجن السرايا في أعقاب القصف الإسرائيلي بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٨. وقد توفي جميعهم نتيجة إطلاق النار عليهم من قبل أشخاص مقتعين ومجهولين.

الرقم	الأسم	العمر	العنوان	تاريخ الوفاة	الحكم والتهمة	ظروف الوفاة
١	حيدر محمود غانم	٤٦ عاماً	رفح	٢٠٠٩/١/٧	محكوماً بالإعدام بتهمة التخابر مع العدو منذ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٨ بالمدينة.	نتيجة إطلاق النار عليه من قبل مسلحين مقتعين بعد وقت قصير من إجباره على مرافقتهم من منزل أحد أقاربه في حي الجنيينة بمدينة رفح، وعثر على جثته ملقاة في شارع الداخلية بالمدينة.
٢	صلاح عبد الله عوض	٤٥ عاماً	رفح	٢٠٠٩/١/٢٠	موقوف منذ شهر ٢٠٠٨/٥ بتهمة التخابر مع العدو	تعرفت العائلة على جثمانه في مستشفى الشفاء بغزة، مصاباً بعدد من العيارات النارية، وقد عثر على الجثة في منطقة نتساريم وبعد مرور عدة أيام على وفاته.
٣	هشام توفيق النجار	٥١ عاماً	غزة	٢٠٠٩/١/٥		توفي نتيجة إصابته بعيارات نارية أُطلقت عليه من قبل مجهولين. وحسب معلومات الهيئة حضر إلى منزل المذكور عدد من المسلحين المقتعين وأطلقوا النار باتجاه أفراد العائلة، أُصيب منهم حوالي ١١ فرداً، بينهم طفلتين وسيدتين، وتم نقلهم إلى مستشفى الشفاء بغزة تم إسعافهم، في حين توفي المذكور متأثراً بجراحه.
٤	صالح خليل أبو زيد	٥٩ عاماً	رفح	٢٠٠٩/١/٢	موقوف بتهمة التخابر مع العدو	توفي جراء إصابته بعدة أعيرة نارية في الرأس والصدر، أُطلقت عليه من قبل مجموعة من المسلحين المقتعين، وحسب معلومات الهيئة، تم إجبار المذكور على مرافقة المجموعة من منزله في منطقة مصبح برفح، وبعد السير معه عدة أمتار تم إطلاق النار عليه في الشارع، وتوفي على الفور.

الرقم	الأسم	العمر	العنوان	تاريخ الوفاة	الحكم والتهمة	ظروف الوفاة
٥	حسن أحمد حجازي	٣٧ عاماً	جباليا	٢٠٠٩/١/٧		توفي جراء إصابته بعيارات نارية بالقرب من منزله، أُطلقت عليه من قبل مسلحين مقنعين، وتم نقله إلى مستشفى كمال عدوان في بيت لاهيا، ثم إلى مستشفى الشفاء بغزة حيث توفي. وحسب معلومات الهيئة، نشرت حركة حماس بياناً في وقت لاحق أفادت فيه أن إطلاق النار على المذكور كان بطريق الخطأ. يذكر أن المواطن من جهاز الأمن الوطني في السلطة الوطنية، ومن عناصر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
٦	ناصر محمد مهنا	٣٤ عاماً	جباليا	٢٠٠٨/١٢/٣٠	محكوماً مدة عامين	عثر على جثته في مستشفى الشفاء بغزة، جراء إصابته بعيار ناري في الرأس.
٧	طلال عماد خليل المغربي	٢٦ عاماً	مخيم البريج	٢٠٠٩/١/١	موقوف بتهمة التخابر مع العدو	توفي جراء إصابته بعيار ناري في الرأس، أُطلق عليه من قبل مجهولين، المذكور وبعد فراره من سجن السرايا، أقام لدى أحد أقربائه في خانينونس إلى أن تم الإمساك به من قبل ملثمين، وبعد يومين وجد متوفياً في خانينونس.
٨	صالح سالم جججوح	٣٨ عاماً	بيت حانون	٢٠٠٩/١/٢١	موقوف بتهمة التخابر مع العدو	عثر على جثته في مستشفى الشفاء بغزة، جراء إصابته بعيارات نارية في الرأس والصدر والقدمين. وحسب معلومات الهيئة فإن المذكور أصيب بتاريخ ١٢/٢٨ نتيجة القصف الإسرائيلي لمبنى مجمع السرايا حيث يوجد السجن، وتم نقله إلى مستشفى الشفاء بالمدينة لتلقي العلاج، إلى أن عثر على جثته في المستشفى متوفياً في وقت لاحق.
٩	زكريا أحمد الغندور	٦١ عاماً	دير البلح	٢٠٠٨/١٢/٢٩	موقوف بتهمة التخابر مع العدو	عثر على جثته في مستشفى الشفاء بغزة، جراء إصابته بعيارات نارية في الصدر والرأس والبطن.

الرقم	الأسم	العمر	العنوان	تاريخ الوفاة	الحكم والتهمة	ظروف الوفاة
١٠	ياسر سعيد زنون	٤٣ عاماً	رفح	٢٠٠٨/١٢/٢٨	محكوم بالإعدام على خلفية تهمة قتل جنائية	عثر على جثته في مستشفى الشفاء بغزة، جراء إصابته بعيارات نارية في أنحاء متفرقة من الجسم.
١١	محمد علي صيدم	٣٤ عاماً	رفح	٢٠٠٨/١٢/٢٩	محكوم بالإعدام على خلفية تهمة التخابر مع العدو	عثر على جثته في منطقة المحررات غرب رفح، جراء إصابته بعيارات نارية في أنحاء جسمه.
١٢	أكرم محمد الزطمة	٢٩ عاماً	رفح	٢٠٠٨/١٢/٢٩	محكوم بالإعدام على خلفية تهمة التخابر مع العدو	عثر على جثته في منطقة المحررات غرب رفح، جراء إصابته بعيارات نارية في أنحاء جسمه.
١٣	عاطف عطية أبو عشيبة	٣٩ عاماً	بيت حانون	٢٠٠٨/١٢/٢٩	موقوف بتهمة التخابر مع العدو	عثر على جثته في مستشفى الشفاء بغزة، جراء إصابته بأعيرة نارية في الرأس والظهر والبطن.
١٤	محمد عطية أبو عشيبة	٢٦ عاماً	بيت حانون	٢٠٠٨/١٢/٢٩	موقوف بتهمة التخابر مع العدو	عثر على جثته في مستشفى الشفاء بغزة، جراء إصابته بأعيرة نارية في الرأس والظهر والبطن.
١٥	محمود عطية أبو عشيبة	٢٤ عاماً	بيت حانون	٢٠٠٨/١٢/٢٩	موقوف بتهمة التخابر مع العدو	عثر على جثته في مستشفى كمال عدوان بيت لاهيا، جراء إصابته بأعيرة نارية في الرأس والظهر والبطن.
١٦	جمال إبراهيم الغندور	٤٧ عاماً	جباليا	٢٠٠٨/١٢/٢٨	موقوف بتهمة التخابر مع العدو	توفي المواطن جراء إصابته بعيارات نارية في الرأس، أُطلقت عليه من قبل مسلحين مجهولين داخل مستشفى الشفاء بغزة، أثناء تلقيه العلاج نتيجة إصابته بالقصف الإسرائيلي الذي استهدف مقر سجن السرايا.
١٧	عبد الفتاح محمد سمور	٢٨ عاماً	جباليا	٢٠٠٩/١/٢٥	محكوم بالإعدام بتهمة جنائية	عثر على جثته المواطن في مستشفى الشفاء بغزة، جراء إصابته بعيار ناري في الرأس.
١٨	سعيد جميل زهد	٢٤ عاماً	غزة	٢٠٠٩/١/٢٦	محكوم بالإعدام بتهمة جنائية	توفي متأثراً بجراحه التي أصيب بها جراء عيار ناري في الرأس بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٤ أطلق عليه من قبل مجهولين،

الرقم	الأسم	العمر	العنوان	تاريخ الوفاة	الحكم والتهمة	ظروف الوفاة
						وتم نقله إلى مستشفى الشفاء بغزة في حالة حرجة حيث توفي لاحقاً.
١٩	أسامة نعيم عطا الله	٤٠ عاماً	غزة	٢٠٠٨/١/٢٨	لا تهمة	توفي جراء إصابته بعيار ناري في الكتف. وحسب معلومات الهيئة أنه في اليوم السابق للوفاة تم اعتقاله من منزله من قبل قوة ادعت أنها من جهاز الأمن الداخلي. وتم نقله إلى جهة غير معلومة إلى أن تلقت العائلة اتصالاً هاتفياً بوجوده في مستشفى الشفاء بالمدينة جثة هامة.
٢٠	أحمد عزات شقورة	٥٢ عاماً	خانيونس	٢٠٠٩/١/٩	لا تهمة	توفي جراء إصابته بعيارات نارية في أنحاء متفرقة من جسمه أطلقت عليه من قبل مجهولين. وحسب معلومات الهيئة أن المذكور كان قد اعتقل في اليوم السابق للوفاة من منزله من قبل مجموعة ادعت أنها من جهاز الأمن الداخلي، وأطلق سراحه في نفس اليوم ١/٨ وعليه آثار تعذيب، وتم نقله من قبل العائلة إلى المستشفى الأوروبي في خانيونس، ثم حضر مجهولون إلى المستشفى وقاموا باختطافه، إلى أن عثر عليه متوفياً في وقت لاحق في خانيونس.